

الأصول في النحو

ممدودٍ ومنصرفٍ فالقياسُ أن تدعهُ على حاله وقد أبدلَ ناسٌ من العربِ مكانها واواً وهمزةً كثيرةً وإن كانتِ الهمزةُ من نفسِ الحرفِ فالإبدالُ فيها تقولُ في قُراءٍ قراويٍّ .

وكُلُّ اسمٍ ممدودٍ لا يدخلُهُ التنوينُ كَثَرِ أَوْ قَلِّ فالإضافةُ إليه لا تحذفُ منه شيئاً وتبدلُ الواوُ مكانَ الهمزةِ وذلكَ قولُكُ في زَكْرِيَّا زَكَرَاوِيٍّ .

وفي بَرُّوكَاءَ بَرُّوكَاوِيٍّ وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَابِعُهُ أَلْفٌ غَيْرُ زَائِدَةٍ وَلَا مَلْحَقَةٌ مَلْهَى وَمَرْمَى وَأَعْشَى وَأَعْيَا فَذَا يَجْرِي مَجْرَى حَصَى وَرَحَى .

قالَ سيبويه : سمعناهم يقولونَ في أَعْيَا : أَعْيَوِيٍّ حَيَّ مِنْ الْعَرَبِ مِنْ جَرْمٍ ويقولونَ في : أَحَوِيٍّ : أَحَوِيٍّ وكذلكَ حكمُ مِعْزَى وَذِفْرَى فِيمَنْ نونَ فَإِنَّ أضيفتَ إلى اسمٍ آخره أَلْفٌ زائِدَةٌ لا ينونُ وهوَ على أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ حذفتها وسنذكره في بابِ الحذفِ إِنْ شاءَ الله .

الرابعُ : منَ القسمةِ الأولى :

الأسماءُ التي حذفَ منها وهي على ضربين : اسمٌ ضُمَّ إليه شيءٌ ليسَ فيه فيحذفُ ما ضُمَّ إليه وينسبُ إلى الصدرِ واسمٌ حُذِفَ مِنْ بَنَائِهِ في الإضافةِ .

الأولُ : منها على سبعةِ أَضْرَبٍ : هاءُ التأنِيثِ والألفُ والنونُ التي